

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 254 @ وفي موضع آخر منه : ((الثعلبي يروي ما وجد ، صحيحا كان أو سقيما ، وإن كان غالب الأحاديث التي في تفسيره صحيحة ، ففيه ما هو كذب موضوع)) . وفي موضع آخر منه : (كتاب الفردوس للدلمي فيه موضوعات كثيرة ، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث)) . انتهى وفي موضع آخر : ((النسائي صنف خصائص على وذكر فيه عدة أحاديث كثيرة في فضائل على ، كثير منها ضعيف)) . وفي موضع آخر منه : ((من الناس من قصد رواية كل ما روى في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف ، كما فعله أبو نعيم وكذلك غيره ممن صنف في الفضائل ، مثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس وأبو على الأهوازي وغيرهما في فضائل معاوية ، وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في تاريخه في فضائل على وغيره . وهذه عبارات العلماء قد أفادت وجود المنكرات والمضعفات في الكتب المدونة وأمثالها كثيرة لا تخفي على الناظر في الكتب المشتهرة ، ولعل المتدبر يعلم مما نقلنا أن ما ارتكز في أذهان بعض العوام أن كل حديث في السنن محتج به غير معتد به ، وكذا ما ارتكز في أذهان البعض أن كل حديث في السنن محتج به غير معتد به وكذا ما ارتكز في أذهان البعض أن كل حديث في غير الكتب الستة أو السبعة ضعيف غير محتج به)) انتهى .

* * *

5 - الرجوع إلى الأصول الصحيحة المقابلة على أصل صحيح لمن أراد العمل بالحديث . قال النووي في التقريب : ((ومن أراد العمل بحديث من كتاب ، فطريقة أن يأخذه من نسخة معتمدة قابلها هو أو ثقة بأصول صحيحة ، فإن قابلها بأصل محقق معتمد أجزاءه)) انتهى ،

وقال العلامة ملا على القاري في مرقاة المفاتيح عند قول صاحب ((المشكاة)) - وإذا نسبت الحديث إليهم كأني أسندت إلى النبي - : ((علم من كلام المصنف أنه يجوز نقل